

المادة ١٠ - يوقف العمل بأي نص أو تشريع يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون والأوامر الصادرة بمقتضاه .

المادة ١١ - إذا تعذر تنفيذ أي عقد أو التزام بسبب مراعاة أحكام هذا القانون أو أي أمر أو تكليف أو تعليمات صادرة بمقتضاه أو بسبب الاضطرار لهذه الأحكام فلا يعتبر الشخص المرتبط بهذا العقد مخالفا لشروطه بل يعتبر العقد موقوفا إلى الذي يكون فيه تنفيذ العقد متعذرا ويعتبر ذلك دافعا في أي دعوى اقيمت أو تقام على ذلك الشخص أو أي إجراءات تتخذ ضده من جراء عدم تنفيذه للعقد أو الاضرار .

المادة ١٢ - تعتبر أي صلاحية تخول لأي شخص بموجب هذا القانون أو أوامر الدفاع مضافة لأي صلاحية أخرى مخولة إليه بموجب أي قانون أو تنظيم آخر .

المادة ١٣ - يلغى قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، وجميع أنظمة الدفاع وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه ، وذلك اعتبارا من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٩٢-١-٧

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم الدكتور فؤاد الهندي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زيد بن شاذل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يونس حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير البناء والري المهندس سمير قعوار	وزير الاصل العلبة والاسكن المهندس سعد هائل السرور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح أرشدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الرقاب	وزير الداخلية جودت السببول	وزير الاعلام محمود الشريف
وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيحات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير التربية الاجتماعية الدكتور أمين عواد المشاقبة
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الزراعة بالوكالة سلطان العدوان	وزير الشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير التبوين محمد السقايف

## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٣ رمضان سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢٦ آذار سنة ١٩٩٢ م . العدد ٨١٦

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢

قانون الاستيراد والتصدير

مديرية المطابع العسكرية

## مخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة : -

### قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ قانون الاستيراد والتصدير

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعنى المخصصة لها اذناه مالم تدل القرينة على غير ذلك : -

الوزارة :	وزارة الصناعة والتجارة
الوزير :	وزير الصناعة والتجارة
البضاعة :	كل مادة او منتج حيواني او زراعي او صناعي .
رخصة الاستيراد :	التصريح الذي يسمح بموجب استيراد البضائع في المملكة .
رخصة التصدير :	التصريح الذي يسمح بموجب تصدير البضائع الوطنية والاجنبية الى خارج المملكة .

المادة ٣ - ١ - تخضع البضائع المستوردة الى المملكة والمصدرة منها الى رخصة استيراد او تصدير باستثناء البضائع والجهات المعفاء منها بموجب القوانين والانظمة السارية المعمول والاتفاقيات والحاضر والبروتوكولات التي تكون المملكة طرفاً فيها .

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة ١ - من هذه المادة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الموافقة على استيراد او تصدير اي بضاعة دون الحصول على رخصة استيراد او رخصة تصدير لها شريطة الاملان من تلك الموافقة بصحيفتين يوميتين محليتين على الاقل .

المادة ٤ - تعتبر كل من رخصة الاستيراد ورخصة التصدير شخصية ولا يجوز تحويلها باسم شخص اخر او التنازل عنها الا ان صرح له بالاستيراد او التصدير على ان يوفق هذا التحويل او التنازل لدى الجهة المختصة بالوزارة . اما اذا كانت البضاعة بما جرى حظره او حصره او مما تضمنته الاتفاقيات او البروتوكولات او المحاضر التي تكون المملكة طرفاً فيها فيكون التحويل او التنازل بموافقة الوزير او من ينوبه .

المادة ٥ - تتولى الوزارة اصدار رخص الاستيراد ورخص التصدير وتحديد مدة سريانها وتديد هذه المادة واجراء التعديلات عليها .

المادة ٦ - تحدد الرسوم والغرامات التي يجوز فرضها على رخص الاستيراد والتصدير وحالات الاعفاء منها وردا وكيفية تحصيلها بموجب النظام .

المادة ٧ - للوزير بناء على توصية الجهات الرسمية المختصة او بالتشسيق معها اخضاع استيراد او تصدير اي بضاعة الى توصية مسبقة .

المادة ٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير توصية الجهات الرسمية المختصة حصر استيراد او تصدير اي بضاعة كلياً او جزئياً بآي وزارة او مؤسسة عامة او جهة متخصصة وبالشروط التي يقررها .

المادة ٩ - مع مراعاة الامتيازات الممنوحة لاي جهة لمجلس الوزراء حظر استيراد او تصدير اي بضاعة ولايجوز استيرادها او تصديرها الا بقرار صادر عنه بناء على تنسيب الوزير في كل الحالات .

المادة ١٠ - ١ - للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير وعليه رد الرسوم المستوفاة عنها في اي - الحالات التالية : -

- ١ - اذا تقرر حظر استيراد او تصدير البضاعة .
  - ٢ - اذا تقرر حصر استيراد او تصدير البضاعة بآي جهة اخرى .
  - ٣ - اذا تعذر استيراد او تصدير البضاعة بسبب ظروف قاهرة .
  - ٤ - اذا صدرت الرخصة خلافاً لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ب - بالرغم مما ورد في هذا القانون لايحظر الغاء رخص الاستيراد او التصدير لبضاعة تم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها .

المادة ١١ - مع مراعاة احكام اتفاقيات التجارة والمدفوعات المعقودة مع الحكومة يجب استيراد البضائع من منشئها ويجوز استيرادها من غير منشئها وذلك وفقاً للشروط المتدوس عليها في النظام .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وتنظيم عملية الاستيراد والتصدير بما في ذلك ما يتعلق باصدار رخص الاستيراد والتصدير ومدة سريانها وتديدتها والبيانات التي تتضمنها واجراء التعديلات عليها والبضائع والجهات المستثناة منها والجهات التي لها حق الاستيراد والتصدير وما يتعلق بحصر الاستيراد والتصدير وحظرها وتديدتها .

المادة ١٣ - تحدد نهاذج رخص الاستيراد ورخص التصدير وطلبات الحصول عليها وسائر الاجراءات التنظيمية في ذلك اجراءات ونهاذج تحصيل الرسوم والغرامات بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ١٤ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تفي الانظمة التالية : -

- ١ - نظام الاستيراد رقم - ٧٨ - لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته .
  - ٢ - نظام التصدير رقم - ٦٦ - لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته .
  - ٣ - نظام مراقبة التصدير والاستيراد رقم - ٥ - لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته .
  - ٤ - نظام صلاحيات وزير المالية / الجمارك رقم - ٥٠ - لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .
- ب - الى ان تصدر الانظمة الواجب اصدارها بمقتضى هذا القانون يستمر العمل بالانظمة المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٩٢-٣-٣

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيب	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاعر
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله التيسور
وزير المواصلات جمال الصرايرة	وزير العمل ووزير المالية بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف البيضاين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حديفة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال العملة والاسكان المهندس سعد هائل السرور
وزير الاوقاف والشؤون والمسكات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشبب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات
وزير دولة لشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعمال محمود الشريف	وزير دولة سلطان المدوان	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات
وزير التكوين محمود المسقا	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان المدوان	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين حوادة المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الفضاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات

مكتبة الملك فيصل